في ظل تخوف المسؤولين من حذف الأصفار

البنك المركزي يدعو إلى تشكيل لجنة مشتركة لحسم القضية

□ بغداد / متابعة المدى

مطلع ٢٠١٣ يشهد حذف أصفار العملة

دعا البنك المركزي إلى تشكيل لجنة تنسيقية مشتركة من البرلمان والحكومة لحسم قضية مشروع حذف الاصفار من العملة العراقية. وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد صالح بحسب وكالة (دنانير) أن مشروع حذف الاصفار يعتبر مشروعا تغييرا جذريا ويشمل تعديل الأنظمة المحاسبية لجميع مفاصل الدولة وليس بالأمر اليسير. وأضاف صالح : ان المشكلة الرئيسية في تأخير المشروع تكمن في خوف الكثير من المسؤولين من المشروع مبينا ان هذا الخوف ناتج من عدم المعرفة بمزايا المشروع ومدى فاعليته في دعم الاقتصاد العراقي . وبين صالح : هنالك مشكلة تتعلق بالتوقيت و رأي مجلس الوزراء بشأن التريث في المشروع.

في الوقت نفسه كشفت اللجنة المالية البرلمانية أن حذف الأصفار واستبدال العملة العراقية سيتمان مطلع كانون الثاني عام ٢٠١٣، فيما أشارت إلى أنه سيتم البدء بطبع العملة الجديدة بمختلف فئاتها في أيلول المقبل.

وقال عضو اللجنة المالية هيثم الجبوري لـ"السومرية نيوز" إن "شهر كانون الثاني من العام المقبل ٢٠١٣ سيشهد حذف الأصفار الثلاثة واستبدال العملة"، مضيفاً أنه "ابتداء من أيلول المقبل ٢٠١٢، ستتم المباشرة بطبع العملة الجديدة بمختلف فئاتها". وأضاف الجبوري أن "عملية استبدال العملة القديمة ستستمر عاماً كاملاً على أن يتم سحب القديمة بالكامل خلال الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٤" ، مبينا أن "حذف الأصفار الثلاثة واستبدالها من شأنهما أن يحافظا على استقرار العملة وتقليل الطلب على العملة الصعبة".

ولفت الجبوري أن "البنك المركزي بدد جميع المخاوف المتعلقة بعمليات غسيل الأموال والتزوير أثناء عملية استبدال العملة القديمة بالجديدة" ، موضحاً أنه "يمتلك جهازاً خاصاً لمكافحة غسيل الأموال".

وأشار الجبوري إلى أن إصلاح نظام إدارة العملة من صلب عمل البنك المركزي وأن حذف الأصفار يعتبر من وظائفه الإستراتيجية مؤكدا أن اللجنة المالية في البرلمان تدعم سياسة البنك المركزي في هذا الاتجاه.

في غضون ذلك وجه عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية عزيز شريف المياحي اتهاماً لمجلس النواب بالوقوف وراء إخفاقات البنك المركزي .

وقال المياحي في بيان صحفي: إن اهمال مجلس النواب لدوره الرقابي في متابعة البنك المركزي العراقي جعل البنك يستمر في الإخفاقات التي نتج عنها الارتفاع المستمر لسعر الدولار والتخبط في التعاملات النقدية من خلال اتباع البنك سياسيات خاطئة في مزادات العملة.

وأضاف المياحي إن اختلاف فرق العملة الحالي سيجعل الموازنة المقرة للوزارات والمحافظات غير متناسبة مع الاحتياجات الفعلية وهذا ما سيوقع الحكومة في احراجات.

ويذكر ان البنك المركزي يعتزم إجراء تغيير جذري في سياسته النقدية من خلال مشروع حذف ثلاثة أصفار من الإصدار النقدي الذي يقدر بـ٣٢ تريليون يقابله ٤ مليارات ورقة نقدية مختلفة الفئات وهذا رقم كبير، اما في حالة تطبيق النظام الجديد فانه سيعمل على توفير نفقات اصدار وطباعة ٤ مليارات عملة ورقية جديدة من الفئات القديمة حيث ان العملات القديمة تتلف كل ٥ سنوات والجديدة لا تتلف بهذه السرعة لذلك فإن المشروع اقتصادي جدا. وتتلخص مهمة البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية وتنظيم القطاع المصرفي.

مصرفي يستبعد إطلاق سلفة الـ١٠٠ راتب

□ بغداد /المدى

استبعد مدير مصرف الرافدين ضياء الخيون استئناف إطلاق القروض وسلفة الـ (١٠٠) راتب مرة اخرى على المدى القريب عازياً اسباب ايقافها الى نفاد المبلغ المخصص لها والذي يقدر بـ(٩) تريليون دينار.

وقال الخيون بحسب (للوكالة الاخبارية للانباء): لا يمكن طرح موضوع إطلاق القروض وسلفة الـ(١٠٠) راتب في الوقت الحالي نتيجة لقلة الاموال المخصصة لها والاقساط التي تأتي الى المصارف الحكومية قليلة، لذا لا يمكن استئناف اطلاقها مرة اخرى على المدى القريب.

وأضاف: أن عملية توزيع القروض والسلف تجاوزت المبلغ المرصود لها والذي كان يقدر بـ(٩) تريليون دينار واصبحت السيولة النقدية شحيحة بالنسبة للمشروع، ما ادى الى ايقاف اطلاق قروض الـ(٥) مليون وسلفة الـ(١٠٠) راتب، داعياً وزارة المالية الى وضع الية لكيفية جمع الاموال وتخصيصها لمشروع السلف من اجل اطلاقها مرة اخرى.

وكانت وزارة المالية قررت منذ عام ٢٠٠٨، وعن طريق مصرفي الرافدين والرشيد وبالتنسيق مع وزارات ودوائر الدولة منح سلف وقروض للموظفين مختلفة على الا تقل خدمة الموظف عن خمس سنوات وفقاً للشروط والضوابط المحددة لذلك، على ان لا يتجاوز القرض الـ ٥٠ مليون دينار وبفائدة ٨ بالمئة على ان تسدد خلال عشر.

فضاءات

▪ ثامر الهيمص

إدارة العجز

لأي سبب كان عندما تعجز إدارة ما في تحقيق الهدف المعلن لها أو تخفق حتى في الأداء التقليدي فإنها تواجه تحديا أولا هو التراجع المنظم ومحاولة العودة للموقع الذي وصلت اليه بروح جديدة ، أما التحدي الثاني وهي الهروب للأمام لتحقيق إنجاز شكلي وخلق مشكلة جديدة تحتاج لإمكانات إضافية في الموارد البشرية ، وهذا ما تمشكلت به كثير من الإدارات.

ضمن المعلوم والمعروف أن السيارة لا تسير بدون أرقام سواء في كل تاريخ المرور العراقي أو المرور في البلدان المتخلفة أو المتقدمة ، فماذا يعني ذلك ألم تكن العملية هروبا للأمام بأن أطلق السيارات ولا يكون الرقم معرقلا ليصبح بعد ذلك مشكلة قائمة بذاته حيث تحتاج مراقبة لأشهر بأن يتقيد السائق بالسير أثناء الدوام فقط. وهذه رقابة ليست سهلة وغير مضمونة لاسيما أننا نعاني من هشاشة في العمل الوظيفي ثم الأمني فهل هذا معقول لسبب معقول ؟.

خذ مثلا آخر الكهرباء بعد أن عجزت تماما سلمت أمرها الى مولدات المناطق بتجهيزهم ديزل مع مراقبة الإدارة المحلية ودخول وزارة النفط على الخط والمجالس البلدية لتصبح مهمة إدارية ومالية ومشروع له أهداف وعاملون وكادر متقدم مشغول فقط ليضمن الحد الادنى من طاقة بائسة هشة.

نذهب الى التربية وبعد فشلها في إكمال المدارس الحديدية والطينية ، تسرب التلاميذ باعداد غير مألوفة ففي بغداد وحدها (٣٨ الف طالب) كيف نعيدهم لمدرسة بثلاث دوامات مع مستوى متدن تربويا بالإضافة لأبسط وادنى وسائل الراحة (تبريد تدفئة حمامات) أصبحوا أيضا ظاهرة لها أجهزتها ولديها فقهاء يذودون عن هذه المشكلة وهؤلاء أصبحوا كمتسربين انظموا الى جيش التسول والبطالة وصولا للجريمة والمخالفة ....الخ وهذه تشغل الشرطة والامن بالاضافة للهم الأكبر.

ونعرج على أنظمة الرواتب والامتيازات والتقاعد وكمعالجة للتفاوتات بات حتما ان يكون هناك نظامان يسيران بشكل متواز ولا يلتقيان . فالخاصة لهم رواتب خاصة غير مرتبطة بقانون الخدمة وشروطه ولهم تقاعد متميز أيضا لا علاقة له بسني الخدمة واستحقاق الراتب وامتيازات أيضا لا علاقة لها بابسط شروط المخصصات.

أما أبناء العامة فإن رواتبهم آخر ما تفتق الذهن البرلماني هو عمل (رشة) خلال هذه السنة بستمئة الف دينار للذين رواتبهم أقل من أربعمئة الف دينار لحين إصدار قانون تقاعد موحد ، وهذا مستحيل فلا الخاصة يوافقون على التوحيد ولا العامة يستحقون أن يرفعوا الى مستوى الخاصة لان الناس درجات وافضليات ولا ندري كيف سيعمل مجلس الخدمة العتيد وأيضا نحتاج إدارة لعمل جسر بين الضفة العالية والمنخفضة وشكلت اللجان واعلنت المواعيد.

وحلا وانسجاما مع روح الدستور الكيانية فقد تشكلت ثلاث هيئات للاوقاف تكريسا لهذا المنطق وهذه المؤسسات تعمل متوازية لا تتلاقى الا في حالة واحدة هي الاختلاف على عائدية الأملاك والاضرحة ونشبت المشاكل بينها وتشكلت اللجان ورفعت الدعاوى للمحكمة الاتحادية أو الدستورية وهكذا فالادارت الباقية ليست بعيدة كثيرا للوصول الى ما وصل اليه السابقون ، وخير ما نختم به أن هذه الظاهرة في سوء الأداء لا تحسم الا بالبرلمان بعد فك ألغاز وألغام الدستور بتشريع قوانين بنية تحتية (قانون الأحزاب ، قانون الانتخابات) لتغير قواعد اللعبة الحالية كونها وصلت طريقا مسدودا بشهادة الأغلبية ونحن ديمقراطيون أليس كذلك.

وزارة النفط
شركة تعبئة الغاز - شركة عامة
إعـــلان المناقصـــة رقـــم 12F/2012

يسر شركة تعبئة الغاز (شركة عامة) احدى شركات وزارة النفط ان تعلن عن مناقصة لتجهيز كابسات هواء عدد (٨) كابسات ومن مناشيء اوربي غربي او امريكي. ياباني (ضمن الميزانية الرأسمالية لعام ٢٠١٢).

فعلى الراغبين من الشركات المصنعة او وكلائها المعتمدين حصرا في المشاركة مراجعة مقر الشركة /قسم المشتريات في بغداد- التاجي للحصول على وثائق المناقصة اعتبارا من تاريخ نشر الاعلان في الصحف الرسمية لقاء مبلغ قدره (٢٠٠٠٠٠) مائتان الف دينار عراقي بموجب صك مصدق غير قابل للرد صادر من مصرف الرافدين فرع المحيط حصرا.

اولاً :- على جميع المناقصين تقديم مايلي:

١- عطاء فني وعطاء تجاري بظرفين منفصلين ومختومين ويكتب على كل ظرف اسم ورقم المناقصة ومحتويات الظرف.

٢- تأمينات اولية قدرها (١٪) من مبلغ العطاء المقدم بشكل خطاب ضمان او صك مصدق او كفالة مصرفية ضامنة لأمر شركة تعبئة الغاز (شركة عامة) صادر عن مصرف عراقي معتمد بموجب نشرة الكفاءة المالية للمصارف التي يصدرها البنك المركزي العراقي ويهمل أي عطاء لايتضمن التأمينات أعلاه

٣- شهادة تأسيس الشركة (للشركات الأجنبية والعربية) وبنسخة أصلية مصدقة من غرفة التجارة أو الصناعة والسفارة العراقية في ذلك البلد (على ان تكون باللغة الانكليزية للشركات الاجنبية حصراً)اما بالنسبة للشركات العراقية وفروعها تكون صادرة من وزارة التجارة العراقية ومصدقة من دائرة تسجيل الشركات لنفس السنة .

٤- على الشركات الأجنبية التي لها فروع او مكاتب تمثيل في العراق تقديم ما يؤيد تسجيلها لدى وزارة التجارة العراقية مصدقا من دائرة مسجل الشركات.

٥- في حالة تقديم العروض من قبل الشركات الوكيلة يجب ان يكون التخويل مصدق من قبل الشركات المصنعة (الام) ومختوم بختمها ومؤيد من السفارة العراقية في بلد المنشأ.

٦- على المتقدم لشراء وثائق المناقصة تقديم كتاب تخويل من الشركة المصنعة او المجهزة يخولة شراء الوثائق.

٧- على الشركات العراقية ممن يشملها قانون حجب البطاقة التموينية ان تقدم قبل شراء المناقصة مايثبت حجب البطاقة التموينية عنها.

٨- يكون تقديم المستمسكات المطلوبة للفقرات(٣-٤-٥-٦-٧)اعلاه قبل شراء المناقصة ليتسنى لنا التحقق منها.

٩- تقديم ملخص للاعمال المماثلة التي قامت بانجازها الشركة التي قدمت العرض مع العرض التجاري وارفاق حساب ختامي مصادق عليه من قبل محاسب قانوني للسنوات الثلاث الاخيرة.

١٠- يتحمل المجهز غرامات تاخيرية في حالة التاخير في التجهيز الكامل على ان لاتزيد عن نسبة (١٠٪) من المبلغ الكلي للعقد وتحسب كالاتي:مبلغ العقد/مدة العقد X ١٠٪= الغرامة لليوم الواحد

١١- لايمكن قبول أي طلبات تتعلق بتغيير المواصفات او المناشيء او الكميات بعد الاحالة وتوقيع العقد ولاينظر بمثل هذه الطلبات.

١٢- يتم توقيع العقد من قبل المدير المفوض او من يخوله قانونياً بموجب وكالة رسمية مصدقة.

ثانياً يرجى مراعاة مايلي

• يتم فتح العروض الفنية ومراجعتها واستكمالها واستبعاد العروض غير المطابقة فنياً فتح العروض التجارية.

• تسليم البضائع يكون بأسلوب ال (DAP) تسليم المواد الى مخازن شركة تعبئة الغاز بغداد/ التاجي .

• تهمل العطاءات المقدمة عن طريق البريد الالكتروني ويكون تقديم العطاءات عن طريق البريد المسجل ال DHL بالنسبة للشركات الاجنبية .

• جلب براءاة الذمة من (الهيئة العامة للضرائب) للشركات العراقية ولفروع الشركات الاجنبية المسجلة لدى وزارة التجارة.

• على المتقدم تثبيت اسمه وعنوانه التجاري وارقام هواتفه وبريده الالكتروني وبشكل دقيق وواضح على ظرف العطاء.

• يمكن الرجوع الى الموقع الالكتروني لوزارة النفط (www.oil.gov.iq) وموقع شركة تعبئة الغاز الالكتروني www.gfc.oil.gov.iq للاطلاع على شروط تقديم العطاءات والمواصفة الفنية للمناقصة اعلاه علماً ان البريد الالكتروني لشركة تعبئة الغاز gfcpd__taji@yahoo.com

تودع العطاءات في صندوق العطاءات في مقر الشركة بغداد / التاجي في قسم المشتريات على ان لاتقل فترة نفاذ العطاء عن (٩٠) تسعون يوما ان اخر موعد لاستلام العطاءات يكون الساعة (الثانية) ظهراً ليوم الثلاثاء ١٢/ ٦/ ٢٠١٢

المدير العام وكالة
د . حامد يونس صالح

MINISTRY OF OIL
GAS FILLING COMPANY - GENERAL COMPANY
Announcement for Tender No 12F/2012

Gas Filling Company -one of the Ministry of Oil companies -has the pleasure to announce for the tender of supplying (Air Compressor) in amount (8) from West Europe , U.S.A and Japan origin as a part of capitalism budget of 2012. Only manufacturer companies & their approved agents companies 1,tiho are interested in participating in the above mentioned tender can refer to Gas Filling Company/ purchase department in Baghdad/ Taji to purchase a copy of the tender documents from the date of announcement in the official ne«spapers against (200.000) Iraqi Dinars by a non-repayable certified cheque issued from Rafedin bank AL-Moheet branch only.

First:- All bidders must submit the following:-

1-Technical & Commercial offers in two separated sealed and stamped envelopes, the name and number of tender and the documents submitted must be written on each envelope.

2-A bid bond of (1%) of the total amount of the offer by a bunk guarantee or certified cheque or debenture bond issued from any reliable Iraqi bank addressed to Gas Filling Company- General company - according to a list of banks financial efficiency issued by The Irqi Central Bank,any offer which does not include this hid bond will be disregarded.

3-A company foundation certificate (foreign & Arabic companies)should be presented (original cope & English language for foreign companies) ratified by the Trade or thcicm_ and for Iraqi companies must be ratified from the Iraqi Trade Ministny companies registrar office for the same year.

4-The foreign companies with branches or bureaus in Iraq are requested to submit a registration certificate in the Iraqi Trade Ministn ratified from (companies registrar office.

5-If offers are submitted by an agent company, the agency should be officially recognized with alive stamp of the manufacturer (mother company), also it should be ratified from the Iraqi embassy in the country of origin.

6-The authorized person who buys the tender's documents should submit an authorization letter from the manufacturin or the supplying company in order to buy the tender's documents

7-All Iraqi companies that are included in ration card cut should submit what confirms that the ration card has been cut off for those companies who are included in ration card cut law.

8-Documents in item (3 -4 -5 -6 -7) in above must be submitted before purchasing the tender's documents in order to be checked.

9-overview should be presented for company activities attached whith, the commerial offer as well as the final account approved by charter accountant for financial efficiency for the last three years.

10-The supplier shall bear delay penalties in case of any delay in full delivery or executing not exceeding 10% of total value of the contract and to be deducted as follows:

CONTRACT VALUE * 10%= PENALTY PER DAY

CONTRACT PERIOD

11-Any request for chancing the specifications or the origins or the quantities attcr the tender awarding and signing the contract will not be accepted.

12-The deputy director is the person who is authorized to sign the contract or who he authorizes,though a formal agency letter ratified according to the legal instructions.

Second :- the following items should be in attention

*The Technical offers will be opened and studied and the non conforming once will be disregarded before opening the commercial offers.

*The materials must be delivered (DAP) to Gas Filling Company warehouses Baghdad Taji.

*Foreign companies may submit their offers by DHL any offer which is sent by e-mail will be disregarded

*Iraqi companies and foreign companies branches which are registered in the Iraqi Ministry of Trade should submit the tax clearance from the general commission for taxes .

*Bidder's (complete name , the commercial address . the phone numbers & e-mail) should be clearly and precisely shown on the offer's envelope.

*Bidders could refer to Ministry of Oil website www.oil.gov.iq and gas filling company website (www.gtc.oil.gov.iq) to know the required techni.al specifications and instructions of sutmitting the offers for above mention tender, knowing that Gas Filling Company e-mail is (gfcpd_ taji@ yahoo.com). All bids will be put in bids box at Gas Filling Company purchase department Baghdad/ Taji. the validity of the submitted offer must be at least (90) days,

*The bids shall be submitted to Gas Filling Company at 2 o'clock pm of Tuesday 12/ 6/ 2012 .